

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية
شعبة الفلسفة

الحرية في الخطاب العربي المعاصر

_ دراسة فلسفية اجتماعية _
مشروع رسالة دكتوراه في الآداب _ قسم الفلسفة _

إعداد

لينا محمد الحبال

بإشراف

الأستاذ الدكتور أحمد نسيم برقأوي

المقدمة

الموضوع وأهميته :

مشكلات الفلسفة ، في الغالب ، لا يستنفد القول فيها ، لأنها مشكلات مفتوحة على كل العصور ، ومنتصبة أمام كل الأجيال دون أن يعني ذلك أن بعضها لم يصبه البلى ، غير أن هناك مشكلة لا يمكن لأحد أن يقدم القول الفصل فيها ، مشكلة معاشة إلى الحد الذي لا نستطيع معه العيش خارج وعينا بها ، وخارج دفاعنا عنها ، وخارج الإحساس بفقدانها ألا وهي مشكلة الحرية. ولست في حال المبالغة إن أشرت إلى أنه إذا كانت الحرية مشكلة منتصبة أمام الخلق ، فإنها أمامنا نحن العرب مشكلة مصير ، وآية ذلك أننا منذ صدمة الحداثة وحتى الآن نحاول أن نغذ السير على دروبها ، غير أن الدروب مليئة بالعثرات ، دروب كلما اعتقدنا أنها سالكة نحو امتلاك الحرية، سُدت أمامنا بأشكال متعددة من الصخور ، فنغدو إذ ذاك بدل أن نستمر في السير والسعي من أجلها ، نراكم على ما مضى من تاريخ منشغلين بإزالة تلك الصخور .

ويبدو لي أن تناقضات حياتنا لم تعد تسمح بطرح مشكلات زائفة ، بل لا بد من طرح المشكلات الحقيقية ، وأي مشكلة تنطوي على حقيقة أسطع من مشكلة الحرية ؟ ! .
أبعد هذا يسأل سائل لماذا اخترنا الحرية موضوعاً لرسالتنا !!

والحقيقة أن الحرية ، منظوراً إليها من جهة الهوية الذاتية لمفهومها ، هي واحدة من أمهات الإشكاليات الفلسفية الأصيلة والكبرى.

نقول إشكالية لأنها تحيل إلى منظومة من العلاقات التي تنسجها جملة من المشكلات العديدة المترابطة التي لا تتوافر إمكانية حلها منفردة ولا تقبل الحل من الناحية النظرية إلا في إطار حل عام يشملها جميعاً .

أما أصلاتها فترتبط بسمتها الإشكالية ارتباطاً عضوياً ، وتفهم أيضاً في إطارها ، وأصالة الحرية تتمثل في كونها حاجة ومطلباً إنسانياً ، فضلاً عن كونها واحدة من المقولات التي لا يستنفد البحث فيها على الإطلاق ، لا بل كلما ازدادنا تعمقاً وبحثاً ، ازدادت غنى وثراء وحيوية .

الخاتمة

لما استفاضت فصول هذه الرسالة في عرض الاتجاهات الفلسفية الجوانبية ، الوجودية ، الماركسية والشخصانية ، وذلك بعد إعادة بناءها ، كما استفاضت في نقدها ، بتبيان مالها وما عليها ، وقامت بإيجاز النتائج التي تمخض عنها كل اتجاه ، في ضوء رؤية فلسفية نقدية ، ذبّلت كل فصل على حده ، وتم من خلالها تقويم منطق الحرية والتحرر لدى هذه الاتجاهات ، فإن من شأن هذه الخاتمة الكشف عن قيمتها الفلسفية_النظرية ، وذلك من خلال معرفة مدى مقاربتها لفكرة الحرية والإمساك بها ، كما أن من شأنها الكشف عن المصير الراهن لهذه الاتجاهات الفلسفية عبر تبيان قيمتها الفلسفية_العملية ، ومدى إمكانية حضورها الايجابي ، الفاعل والمؤثر في الواقع العربي الراهن ، الذي نعاني فيه ما نعاني من تحديات اجتماعية ، سياسية، اقتصادية ، ثقافية_أخلاقية ، وعلمية ، وسط جو من الإحباط والخيبة العارمة ، ولّده الشعور العام بالعجز العربي عن تحقيق الحد الأدنى من الطموحات المشروعة والمأمولة ، وذلك كله على نحو لا ينفك عن تحديد المشكلات الفلسفية التي تمخضت عنها المشاريع التحريرية ، ومناهجها في التحرر .

أولاً : أما فيما يتعلق بالقيمة الفلسفية _ النظرية ، فيمكن القول من حيث المبدأ ، أن هذه الاتجاهات طرحت سؤالها الفلسفي حول الحرية ، في إطار طرحها لمشاريعها التحريرية التي أعربت عن هاجس مشترك واحد شغل أصحابها على اختلاف انتماءاتهم الفلسفية وتنوعها ، وهو هم التحرر العربي .

ولعل هذا الهمّ المشترك هو الذي يفسر بروز السؤال الفلسفي عن الحرية ، وكأنه سؤال مستغرق ومستوعب في صيغة السؤال عن التحرر وأسلوبه ومضامينه .

وقد يكون طغيان الهم العملي ، المتمثل في التحرر ، هو أحد أهم الأسباب التي حالت بين ممثلي هذه الاتجاهات ، عثمان أمين ، عبد الرحمن بدوي ، محمود أمين العالم ، ومحمد عزيز الحبابي ، وبين صياغة نتاجهم الفلسفي ، المتعلق بالحرية ، ضمن نسق أو منظومة فلسفية ، تقوم بربط العناصر الأنطولوجية للحرية ، بالعناصر التاريخية ، بتوسط العناصر المعرفية_العملية ،

ربطاً منطقياً محكماً ، يفصح عن ارتباط التحرر بالحرية ، ارتباط المؤسس بالأساس المنطقي الذي يفسره ويسوغه .

ولقد شكّل تأكيد الارتباط بين هذه المستويات ، الناظم الفلسفي_ المنهجي الذي وجه عملية إعادة إنتاجنا لكل اتجاه فلسفي ، إنتاجاً حرصنا من خلاله على إبراز عناصر هذه المستويات ، في ارتباطها ، وذلك في حال توافرها .

غير أن عدم اضطلاع ممثلي هذه الاتجاهات الفلسفية بإنتاج نظرية فلسفية للحرية ، لا ينفي حقيقة هامة تتمثل في تمكنهم من تلمس فكرة الحرية ومقاربتها ، وإن تفاوتت تلك المقاربة بين اتجاه وآخر ، من حيث الدرجة ، وعمق المضامين ، ومن حيث المستويات التي تم التركيز عليها.

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن غياب الناظم الفلسفي بين هذه الاتجاهات ، وهو غياب ناتج عن اختلاف كلي في الرؤى الفلسفية التي صدرت عنها هذه الاتجاهات ، يجعل الكشف عن قيمتها الفلسفية ، عبر المقارنة بينها ، أمراً عسيراً . لذا آثرنا أن نكشف عن القيمة الفلسفية النظرية لكل اتجاه على حده ، من خلال تبيان مدى مقاربتة لفكرة الحرية ، في مستويها الأنطولوجي والمعرفي_ العملي ، وتبيان حدوده الفلسفية ، الناتجة عن جانب القصور فيه .

بالنسبة للاتجاه الماركسي في الحرية ، يمكن القول إن العالم قارب الحرية ، في مفهومها المحدود العام ، من خلال ما أسماه محدداتها الخارجية ، التي تمثلت في الضرورة الناظمة للعالم الخارجي ، في ارتباطها بالتحتمية ، خلال مقولة الإمكان أيضاً . والحقيقة أن هذه المقولات الميتودولوجية تحدد الشرط الوجودي للحرية ، لكنها قاصرة عن تفسيرها .

كما قارب العالم الحرية من خلال المستوى المعرفي_ العملي ، الذي عدّ عناصره محددات داخلية ، وداخلية_ خارجية للحرية ، إذ بين أن الحرية تحيل إلى الوعي والإرادة وأنها اختيار . والحقيقة إن الاختيار لا يفسر الحرية ، فهو ، في رأينا ، أحد أشكال تعيينها ، ذلك أنه يفترض القدرة على التعيين الذاتي ، وما تنطوي عليه من طبيعة سالبة قوامها التجاوز ، عبر الوضع والرفع ، والنفي والتأكيد .

ومن هنا فإن الحرية مرتبطة ارتباطاً صميمياً بالفكر وبوظيفته المتمثلة في الوعي الذاتي ، وهي بوصفها قدرة على التعيين الذاتي ، تمثل العلة المنطقية التي تفسر الاختيار وتوسوغه ، وليس الاختيار هو الذي يفسرها .

كما بين العالم أن الحرية هي وعي الضرورة والسيطرة عليها ، بتوجيهها وجهة تخدم مصالح البشر وأهدافهم ، والحقيقة إن وعي الضرورة والسيطرة عليها لا يفسر الحرية ولا يسوغها ، فهو يشير إلى التعيين النظري والعملي الذي يصفها ويبرز تجليها ، وإفصاحها عن نفسها قدرتها ، على مستوى الوعي والإرادة ، من خلال الفعالية العارفة والعملية للبشر في الواقع .

غير أن العالم بحكم منطلقه الفلسفي ، ورؤيته المادية_ الجدلية ، لم ينفذ إلى ما وراء هذا التحديد، ولم يتخطاه ليكتشف اللحظة الأنطولوجية_ المنطقية التي تفسر فعالية الوعي والإرادة، ونشاطها المعرفي والعملي في العالم وتوسوغه ، وأعني الحرية ، بوصفها قدرة على التعيين الذاتي ، تعيناً يتيح إمكان النشاط المعرفي والعملي ويفسره .

أما بالنسبة للاتجاه الوجودي في الحرية ، فيمكن القول إن عبد الرحمن بدوي ، قارب الحرية في مستواها الأنطولوجي ومستواها العملي دون النظري ، عندما بين أنها قدرة على التعيين الذاتي، تجدد تجسدها من خلال الإرادة .

غير أن فصل بدوي بين حقل الشعور ، ونظامه الحرية ، وبين حقل العقل ونظامه العلية ، أفضى إلى بروز الحرية بوصفها خاصية للإرادة وفعاليتها العملية ، فغدت بذلك الإرادة الحرة ، التي تتجسد في فعل اختيار الممكنات التي ينطوي عليها الوجود الماهوي ، هي التعيين العملي للقدرة على التعيين الذاتي ، ومجلاها الوحيد الذي يفصح عنها .

والحقيقة إن الحرية في هويتها الذاتية ، هي نسيج الفكر وبنائه الأنطولوجي ، إنها منه قوته وطاقته وقدرته ، ولما كان الوعي الذاتي هو الوظيفة الصميمية للفكر ، كانت الحرية هي قوة الوعي الذاتي ، وقدرته على تعيين ذاته بذاته ، ووساطته أيضاً إلى تحقيقها ، تحقفاً يجد تعينه ، من خلال النشاط النظري_ المعرفي ، والعملي ، على حد سواء .

والحقيقة أيضاً إن الوعي الذاتي ، بوصفه الوظيفة الجوهرية للفكر ، هو أقصى ما يستطيع التفكير الفلسفي أن يصل إليه حين يفكر بذاته ، أي بفعاليتها ، ويمكن للتفكير الفلسفي أن